

أثر جائحة كورونا على أداء القطاع الصناعي في الأردن - دراسة تشخيصية وتقييمية

Impact of the Corona pandemic on the performance of the industrial sector in Jordan - Diagnostic and evaluation study

علي طهراوي دومة¹، جهيزة بلهاشمي²¹ جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، ali.tahraoudouma@univ-relizane.dz² جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، djahiza.belhachemi@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2022/03/17

تاريخ الإرسال: 2022/01/24

ملخص: نهدف من خلال هذا البحث الى دراسة تأثير فيروس كورونا المستجد على القطاع الصناعي في الأردن، ولمعالجة اشكالية هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ، حيث تم التطرق الى تشخيص واقع القطاع الصناعي في الأردن ودراسة تطور أهم مؤشرات، ثم دراسة العلاقة التأثيرية لفيروس كورونا على أهم مؤشرات القطاع الصناعي، فخلال سنة 2019 عرفت دولة الاردن انكماش في قطاعها الصناعي مدفوعا بانخفاض في مؤشر التصنيع ناتج عن الاستجابة السريعة التي دعت الى ضرورة فرض سياسة التباعد الاجتماعي وحظر التجوال بسبب انتشار الفيروس. ومن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان الجائحة ضعفت من بنية الاقتصاد الأردني باعتباره اقتصاد شبه ريعي يعاني من نقص الموارد، والذي انعكست على ارتفاع معدلات البطالة وغلق العديد من المنشآت الصناعية، ففيروس كورونا ادى الى أزمة اقتصادية حقيقية ظهرت آثارها متعددة الجوانب على انتاجية القطاع الصناعي في الأردن فأدت الى تراجع نمو هذا القطاع اضافة الى أن هناك قطاعات استفادت من الفيروس وقطاعات أخرى تأثرت بشكل سلبي والتي أصبحت تصارع من أجل الاستمرارية والنمو.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، قطاع صناعي، الأردن، ناتج محلي اجمالي، انتاجية.

تصنيف JEL: I1، L7

Abstract This research paper aims to study the impact of the emerging CORONA virus on the industrial sector in the State of Jordan, and to address the problem of this study was addressed to analyze the reality of the industrial sector in the State of Jordan and study the development of the most important indicators, the impact of the CORONA virus was studied on the most important indicators of the industrial sector, during 2019 the state of Jordan experienced a contraction in its industrial sector driven by a decline in the manufacturing index resulting from the rapid response that called for the need to impose a policy of social spacing and curfew due to The spread of the virus, which weakened the structure of the Jordanian economy as a semi-rent economy suffering from lack of resources, which was reflected in the high unemployment rates and the closure of many industrial facilities, and among the findings of the study is the coronavirus is a global economic crisis whose multifaceted effects on the productivity of the industrial sector in the State of Jordan have led to a decline in the growth of this sector in addition to the sectors that benefited from the virus and other sectors that have been negatively affected and which are struggling for Continuity and growth.

Keywords: Coronavirus, Industrial Sector, Jordan, Gdp, Productivity.

Jel Classification Codes : I1, L7

مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة وذلك بسبب الدور الذي يلعبه هذا الأخير في المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، غير أن هذا القطاع عرف في السنوات الأخيرة تراجعاً وتباطؤاً وانكماشاً في عملية النمو سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة أو الناشئة منها وذلك بسبب تأثير هذا الاقتصاد بالأزمة الصحية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة مما أدت إلى إضعاف بنية وهيكلة هذا القطاع، فنمو القطاع الصناعي يرتبط بشكل أساسي بتوفير مختلف الموارد المادية، المالية والبشرية منها من أجل ضمان الحصول على الانتاجية من هذا القطاع، فبمجرد ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد في ووهان الصينية، أطلقت صافرات إنذار في الدول من أجل اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها العمل على تخفيض معدل انتشار هذا الفيروس الذي كان ينتشر بسرعة فائقة فتتج عنه حظر الدول للتجوال واتباع سياسة التباعد الاجتماعي على مستوى كل دولة مما انعكس بالسلب على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الصناعي.

والأردن تعتبر من بين الدول التي أولت اهتمامها نحو تحسين القيمة المضافة للقطاع الصناعي من خلال خلق العديد من المؤسسات والمشاريع الصناعية الاستثمارية، نظراً للدور الذي يلعبه هذا القطاع في مختلف عمليات تمويل التنمية والرفع من القيمة الإنتاجية والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، إلا أن رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأردنية إلا أن هذا القطاع عرف انكماشاً في نموه، وتأثر بالفيروس الذي اعتبره البعض على أنه ليس مجرد أزمة صحية، بل هو أزمة اقتصادية واجتماعية، فالتخذت الحكومة الأردنية من خلاله مجموعة من التدابير والاجراءات التي تمكنها من تخفيف آثار هذا الفيروس على القطاع الصناعي مما أدى إلى انتعاش بعض الصناعات وانكماش البعض الآخر.

وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر فيروس كورونا على نمو القطاع الصناعي في الاقتصاد الأردني ؟

الفرضيات: كإجابة مؤقتة لهذه الاشكالية سوف نعتمد الفرضيات التالية:

- تأثرت شركات القطاع الصناعي الأردني بمختلف أحجامها نتيجة جائحة كورونا، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضرراً.
- ساهمت الاجراءات المتخذة من طرف السلطات الأردنية في الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على نمو القطاع الصناعي.

اهمية الدراسة : تعتبر جائحة كورونا من اشد الازمات المؤثرة على اقتصاديات كل دول العالم ، لأثارها المباشرة و الكبيرة على نمو مختلف القطاعات الحيوية مثل القطاع الصناعي ، هذا القطاع الذي وضعت الاردن له عدة سياسات و اليات منذ سنوات لترقيته للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلد حيث يلعب القطاع الصناعي في دولة الأردن دوراً محورياً في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدوره الكبير في التوظيف والتقليل من معدلات البطالة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تحليل مدى تأثير جائحة فيروس كورونا على مؤشرات القطاع الصناعي في الأردن، التي تسعى الى تنويع ديناميكية قطاعها الصناعي وتوفير مختلف الموارد التي تحتاجها باعتبارها بلد فقير من حيث الموارد كونه اقتصاد شبه ريعي.

الدراسات السابقة

- دراسة (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، اوت 2020)، بعنوان مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر، و التي هدفت الى تطوير مؤشر لقياس أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي، من خلال التطرق لسبعة محاور أساسية تتمثل في قوة العمل والعمليات الانتاجية وسلاسل التوريد و التمويل والسيولة و تسديد مستحقات الضرائب و التأمينات ، وقياس اثر الاجراءات المتخذة للحد

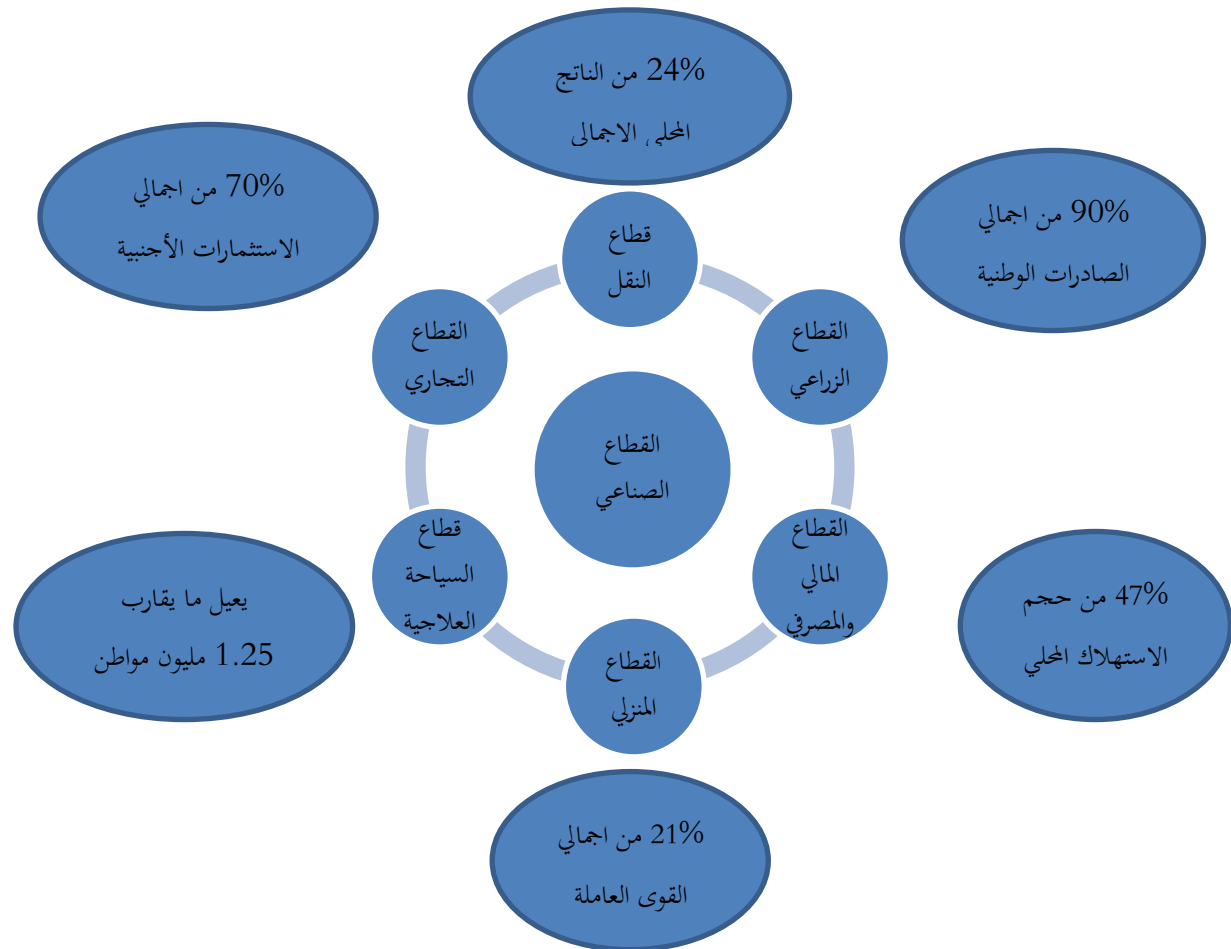
من آثار الازمة ومدى استفادة القطاع الصناعي منها، حيث توصلت الدراسة الى ان المستفيد الاساسي من الاجراءات الحكومية هي المؤسسات الكبيرة والاقل استفادة هي المؤسسات الصغيرة .

- دراسة (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، اكتوبر 2020)، بعنوان الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا و التي هدفت الى تحليل السياسات و الاجراءات الحكومية لدعم الاسر و الشركات في ظل الجائحة ، و تعزيز الاصلاحات الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول بما يتوافق مع اهداف التنمية المستدامة ، حيث توصلت الدراسة الى تباين فعالية الاجراءات المتبعة في كل بلد حسب مختلف قطاعات النشاط و ذلك مرده التركيبة الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول حيث وجد اختلاف كبير بين الدول النفطية و غير النفطية .

1. الاطار النظري للدراسة

1.1. قراءة تحليلية لواقع القطاع الصناعي في الأردن: يعتبر الاقتصاد الأردني من ييم أصغر الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط، يتوفر على العديد من القطاعات أهمها القطاع الصناعي، حيث يلعب القطاع الصناعي في دولة الأردن دورا محويا في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يظهر ذلك جليا من خلال مساهماته الواضحة في العملية التنموية باعتباره أحد الركائز الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ودوره الكبير في التوظيف والتقليل من معدلات البطالة، وجذب الاستثمارات النوعية المحلية والأجنبية، والوصول الى الأسواق العالمية واظهار صورة حول نوعية المنتجات الأردنية عبر هذه الأسواق، حيث يساهم القطاع الصناعي بحوالي ربع الاقتصاد الوطني بشكل مباشر (25% من الناتج المحلي الإجمالي)، وترتفع هذه المساهمة لتصل الى 40% جراء ارتباطاته الوثيقة مع مختلف القطاعات الاقتصادية وتسببه في زيادة نمو نشاطها، والشكل الموالي يوضح ارتباط القطاع الصناعي بمختلف القطاعات في دولة الأردن:

الشكل (1) : ارتباط القطاع الصناعي بمختلف القطاعات في الأردن

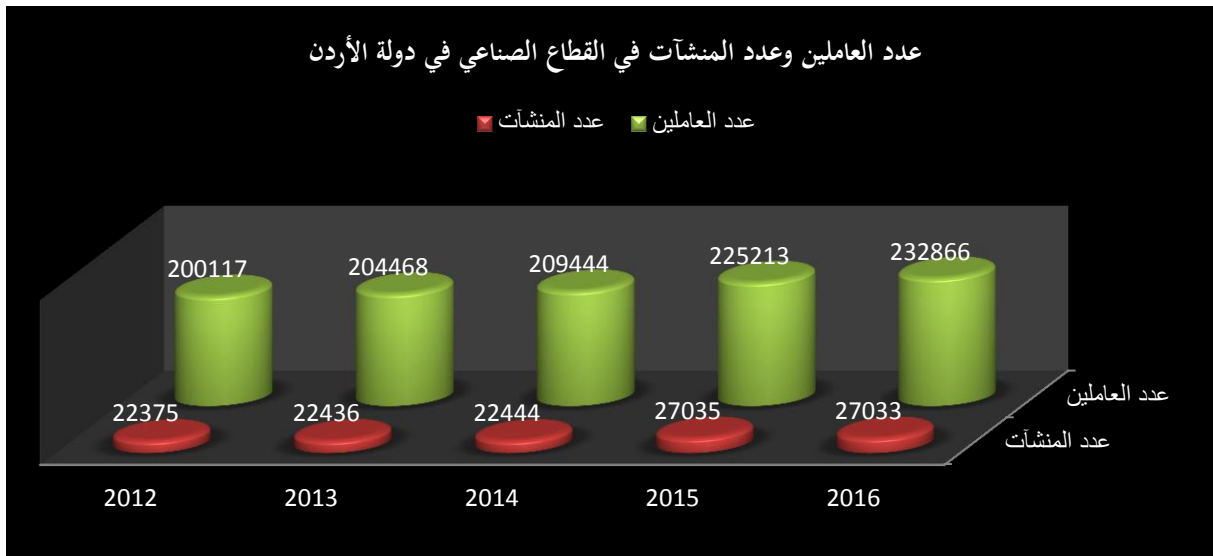


المصدر: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020 ، صفحة 07)

كما يوظف القطاع الصناعي حوالي 251 ألف عامل أغلبهم من دولة الأردن يعملون في ما يقارب 18 ألف منشأة صناعية منتشرة في محيط دولة الأردن، يشكلون بذلك حوالي 21% من مجموع القوى العاملة الأردنية، وتزداد هذه النسبة لتصل الى حوالي 28% من اجمالي حجم العمالة في القطاع الخاص، كما تساهم الصناعة في تعزيز سعر صرف الدينار الأردني واستقراره، من خلال رفع احتياطات الرسمية من العملات الأجنبية بما يزيد عن 9 مليار دولار سنوياً، الناتج عن استحواذة على أكثر من 90% من اجمالي الصادرات الوطنية والتي حققت نمواً بما يقارب 10% خلال سنة 2019 ووصلت الى حوالي 140 دولة في العالم، كما استحوذت الصناعة على ما يزيد عن 70% من الاستثمارات المتدفقة الى المملكة الأردنية خلال السنوات الماضية (غرفة صناعة الاردن، 2019، صفحة 11)، فالقطاع الصناعي يعتبر الركيزة الأساسية في عملية النمو بالإضافة الى جانب بعض القطاعات الأخرى حيث يرى الاقتصادي "بيرو" أن هيكل ومحور عملية النمو الاستثمار في القطاعات الأولية والأساسية والصناعات كمحرك لهذه العملية (بن سانية، 2012-2013، صفحة 42) ومن بين الخصائص المميزة للقطاع الصناعي الأردني هو مختلف التحولات التي طرأت عليه خلال السنوات الماضية مع توفر البنية الهيكلية التحتية لقيام هذا القطاع، حيث يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الحيوية التي تستقطب نسبة كبيرة من اليد العاملة وبالتالي التقليل من حدة ومشاكل البطالة.

بلغت عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة نسبة 14.2% من اجمالي المنشآت في دولة الأردن وهذا خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2016، والشكل الموالي يوضح عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة للفترة الممتدة من 2012 الى 2016، بالإضافة الى عدد العاملين في قطاع الصناعة بالنسبة لنفس الفترة:

الشكل 2: عدد العاملين وعدد المنشآت في القطاع الصناعي الأردني



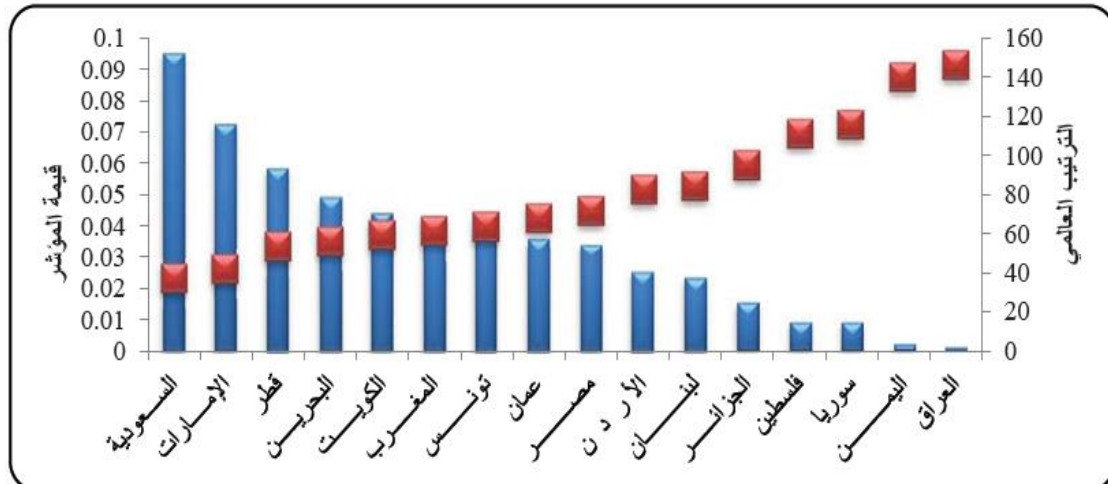
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (دائرة الإحصاءات العامة، 2019، صفحة 24)

نلاحظ من خلال الشكل السابق كلما زاد عدد المنشآت الصناعية زادت معها حجم العمالة، حيث يحتوي نشاط الصناعات التحويلية على أكبر عدد من المنشآت في دولة الأردن والذي يليه مباشرة قطاع التعدين، حيث يوضح الشكل الموالي عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة حسب الأنشطة في دولة الأردن.

1.1.1. مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في دولة الأردن:

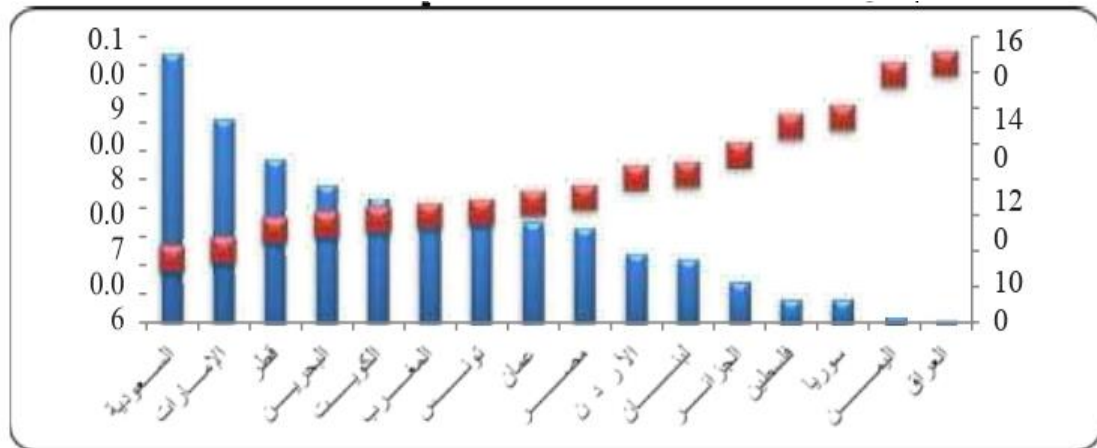
يقوم هذا المؤشر على تقييم الهيكل الانتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي، و تشير نتائج تنافسية الأداء الصناعي المستدامة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تراجع قيمة هذا المؤشر في دولة الأردن بسبب الآثار السلبية للجائحة على القطاع الصناعي الاردني ، حيث بلغت قيمة المؤشر عام 2020 أقل من 0.02 مقارنة بعام 2019 (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2019، صفحة 22) ، وهذا ما يدل على انخفاض التنافسية الصناعية للأردن، نوضحه في الشكلين المواليين:

الشكل 3: مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية من بينها دولة الأردن لعام 2019



المصدر: (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2019، صفحة 24)

الشكل 4: مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية من بينها دولة الأردن لعام 2020



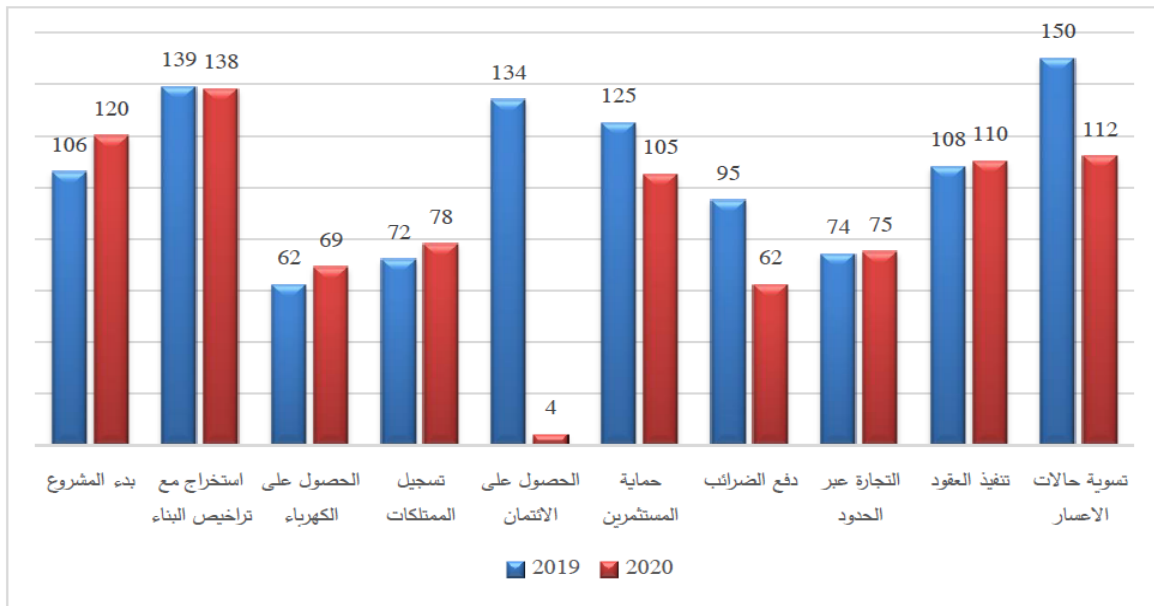
المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 89)

من الشكل رقم 4 و 5 نلاحظ انخفاض مؤشر التنافسية الصناعية للأردن مقارنة بالدول العربية ، فهي تحتل المرتبة العاشرة عربيا حسب الشكل.

1.1.2. ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال 2019-2020:

تعتبر دولة الأردن من بين الدول التي تعمل على استقطاب الاستثمارات المحلية الأجنبية نتيجة لمنحها مختلف التسهيلات للمستثمرين من أجل مزاولة نشاطهم وأعمالهم، فحسب الاقتصادي (Kaufman 2003) الذي قاما بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والتي توصل من خلالها إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن يتعلق بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل: الرفاه الاجتماعي نوعية الهياكل المؤسسية، استقلالية القضاء، ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال (Kaufman و Kraay، 2002، صفحة 13)، حيث يوضح الشكل الموالي ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال لعام 2019 وعام 2020 على التوالي:

الشكل 5: ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال 2019-2020:



المصدر: (دائرة الإحصاءات العامة، 2019، صفحة 28)

نلاحظ من خلال الشكل السابق الذي يوضح ترتيب دولة الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال خلال السنتين 2019 و2020 حيث يتضح فيما يخص تسوية حالات الاعسار في دولة الاردن أن ترتيب دولة الاردن تقدم الى المرتبة 112 خلال عام 2020 مقابل المرتبة 150 خلال عام 2019. وهذا راجع الى جعل الحكومة الأردنية حل لمشكلة الاعسار المالي أسهل من خلال ادخال اجراء لاعادة التنظيم بالاضافة الى العمل على تحسين استمرارية ممارسة الأعمال معالجة مشاكل العقود أثناء الوقوع في حالات الاعسار، أما فيما يخص مؤشر تنفيذ العقود فقد انتقل ترتيب دولة الاردن من المرتبة 108 خلال عام 2019 الى المرتبة 110 خلال عام 2020 وهذا راجع الى الأزمة الصحية التي عرفتها الدولة والتي أدت الى تراجع ممارسة بعض الأعمال بسبب اجراءات الحجر الصحي، أما فيما يخص مؤشر دفع الضرائب فقد احتلت دولة الأردن المرتبة 62 خلال سنة 2020 بينما كان ترتيبها خلال 2019 ب 95 وهذا راجع الى قيام الحكومة الأردنية بتسهيل عملية دفع الضرائب عن طريق ادخال برامج الابداع الالكتروني للضرائب، كما نلاحظ تقدم دولة الأردن فيما يخص مؤشر الحصول على الائتمان الذي يعتبر من المؤشرات الأساسية المشجعة على ممارسة الأعمال حيث احتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم خلال عام 2020، بعدما كان يحتل المرتبة 134 خلال عام 2019 وهذا يرجع الى سعي الدولة الأردنية الى تقديم كافة المساعدات من أجل ممارسة الأعمال.

2. الاطار التطبيقي للدراسة: تحليل تأثير فيروس كورونا على مختلف مؤشرات القطاع الصناعي في دولة الأردن

عرف اقتصاد الأردني كغيره من الاقتصاديات الأخرى فترات من الانكماش بسبب مختلف الأزمات التي تحدث في العالم والتي انعكست بصورة مباشرة على متغيرات الاقتصاد الكلي على مستوى الدولة والتي كانت آثارها سلبية على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الصناعة والتجارة والخدمات، فبعد أن واجه الاقتصاد الأردني الأزمة المالية لسنة 2008 حتى وجد نفسه في أزمة 'الربيع العربي' التي أدت الى نزوح مئات الآلاف من السوريين اليه والتي تسببت في اغلاق العديد من الحدود البرية مع كل من سوريا والعراق لسنوات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020، صفحة 06) وبعد أن واجه وخرج الاقتصاد الأردني من هذه الأزمة حتى وجد نفسه أمام أزمة صحية عالمية والتي تحولت الى أزمة اقتصادية واجتماعية هزت العالم بأكمله وهي فيروس كورونا المستجد والتي كانت آثارها على الاقتصاد الأردني واضحة وعالية مقارنة بمختلف الأزمات السابقة التي عرفتتها دولة الأردن، فالسؤال الذي يبقى مطروح كيف يمكن للاقتصاد الأردني تجاوز هذه الجائحة والخروج منها كغيرها من الأزمات التي واجهها من قبل؟ . فوفقا لتقرير المفوضية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي في ديسمبر 2020 فقد ارتفع مستوى الفقر منذ بداية أزمة كورونا بنسبة 38% بين الأردنيين و 18% بين اللاجئين السوريين، وعليه فإن الاقتصاد الأردني كغيره مع باقي اقتصاديات العالم الأخرى، تأثر بشكل كبير جراء آثار وتبعات جائحة فيروس كورونا ، وما فرضته الحكومة من إجراءات مشددة في سبيل الحد من انتشار الوباء والحفاظ على صحة المواطن ين وسلامتهم والتي تراوحت بين حظر التجول الشامل والجزئي والعلق الكلي لبعض المؤسسات لكلا القطاعين العام والخاص، وتوقف حركة الطيران، وإغلاق الحدود بدءا من 18 مارس 2020 وحتى بداية شهر ماي باستثناء بعض القطاعات وقد أدى هذا إلى ظهور آثار سلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وأثر سلبا على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الصناعة والتجارة، نتيجة تأثر سلاسل الاستيراد والتصدير، غير أن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تضررا جراء جائحة فيروس كورونا نظرا لأن غالبية منشآته عبارة عن منشآت صغيرة ومتوسطة، بالإضافة الى استحواده على أكثر من 93 % من الصادرات الوطنية فأدى هذا الفيروس الى توقف مختلف العمليات الانتاجية من خلال غلق المصانع الأردنية وتراجع مستويات الطلب في الأسواق المحلية والخارجية ، وباعتبار الاقتصاد الأردني اقتصاد شعب ريعي يعاني من نقص في الموارد، فهذا القطاع يعتمد على المواد الخام المستوردة من الأسواق الخارجية.

فحسب تقرير البنك الدولي فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة % 1.3 خلال الربع الأول من سنة 2020 ، إلا أن الربع الثاني شهد تراجعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي % 3.6 مقارنة بالربع الأول، كما استمر هذا التراجع خلال الربع الثالث بتسجيله نموا سالباً بما نسبته % 2.2 مقارنة بسنة 2019 ، هذا ما توقعه تقرير البنك الدولي حول وضع الاقتصاد الأردني خلال عام 2020 بسبب لأزمة كورونا "فإن الاقتصاد الأردني سيسجل نموا سالباً بنسبة % 3.5 مع نهاية عام 2020" ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (01) : توقعات النمو الاقتصادي لدولة الأردن

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
الأردن	2.1	1.9	2	-3.5	2

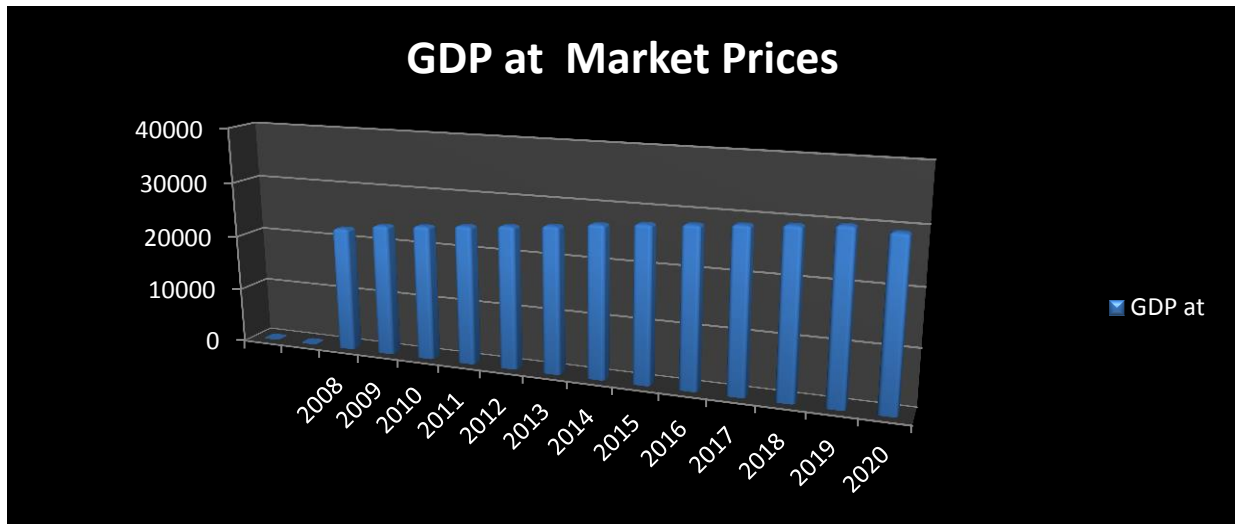
المصدر: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020، صفحة 09)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن توقعات النمو الاقتصادي لدولة الأردن عرفت تراجع خلال جائحة كورونا فقد قدر النمو الاقتصادي لدولة الأردن عام 2019 ب 2% ومباشرة انخفاض معدل النمو حيث عرفت معدل نمو اقتصادي سالب قدر ب - 3.5 % ، غير أن جائحة كورونا كان لها أثر واضح في ما يتعلق بتوفر المستويات العادية من التدفقات النقدية المباشرة التي تعتمد عليها المنشآت العاملة في الاقتصاد الأردني.

ففي الوقت الحالي يواجه الاقتصاد الأردني الموجات المتعاقبة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، في المقابل يستمر تدهور المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الأردن. حيث ارتفع مستوى الدين العام، والذي صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة، حيث أن تأثير هذا الفيروس على النمو الاقتصادي للأردن خلال عام 2020 سبب استمرار في انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة -3.5% في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 .

أظهرت النتائج الأولية للتقديرات للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الثاني من عام 2021، نموًا بلغت نسبته 2% كما أظهرت التقديرات أن القطاعات الاقتصادية قد حققت نموًا خلال الربع الثاني من عام 2021 حيث حقق قطاع الإنشاءات أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بلغت نسبته 5.7%، ثم قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة بلغت 5.4%، قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 4.3%، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 3.9%، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بنسبة 3.8% . (البنك المركزي الأردني ، 2020) والشكل الموالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دولة الأردن.

الشكل 6: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دولة الأردن للفترة من 2008 الى 2020



المصدر: (البنك المركزي الأردني، 2020، صفحة 18)

نلاحظ من خلال الشكل السابق انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة الأردن خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب تراجع انتاج بعض القطاعات الاقتصادية في الدولة بسبب تأثيرها بتبعات فيروس كورونا.

وكانت انكمشت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأردني بالأسعار الثابتة، انكمشا حقيقيا خلال عام 2020 مدفوعا بالتبعات السلبية لنفشي جائحة كورونا منذ شهر مارس 2020، ليسجل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة تراجع بمعدل -3.5% . (البنك المركزي الأردني ، 2020، صفحة 19)

وبحسب بيانات البنك الدولي، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2020، 41.108 مليار دولار، منخفضا عن قيمته المسجلة في عام 2019 بمقدار 0.648 مليار دولار. حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 2.5% في عام 2020، مقارنة بمحصته في عام 2019، لأسباب تتعلق بسياسات الحجر والإجراءات الاحترازية لمنع تفشي فيروس كورونا محافظة على سلامة وصحة المواطنين، والجدول الموالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي في دولة الأردن خلال عامي 2019 و 2020 أي أثناء بداية جائحة كورونا (البنك المركزي الأردني ، 2020، صفحة 19)

جدول رقم (02) : الناتج المحلي الاجمالي (دينار=1.41 دولار)

المؤشرات	المقياس	2019	2020	التغير
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2015	مليار دولار	41.756	41.108	-0.648
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مئوية %	1.955	-1.551	-3.506
الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالأسعار الثابتة 2015	مليار دولار	4.133.6	4.029.0	-104.6
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	مليار دولار	31.597	31.025	-0.572

المصدر: البنك الدولي

ومن أبرز تداعيات فيروس كورونا على القطاع الصناعي الأردني نحد:

1.2. تباطؤ وتراجع معدلات التصدير:

سجلت معدلات التصدير نمواً بنسبة 0.3% خلال الأشهر التسعة من سنة 2020 مقارنة بـ 9.9% خلال عام 2019 وذلك بسبب تزايد معدلات الطلب العالمي على العديد من السلع غير الأساسية الى جاني القيود التي فرضت على حركة التوريد على المستوى العالمي كإجراءات احترازية من أجل مواجهة تبعات وآثار فيروس كورونا المستجد وتجنب انتشار العدوى لحماية صحة المواطنين وسلامتهم، حيث ألحق الفيروس خسائر مباشرة بالصادرات الأردنية حيث أدى الى توقف عمليات التصدير للعديد من القطاعات حيث تراجعت الصادرات الوطنية بنسبة 1.6% خلال سبعة أشهر الأولى من سنة 2021 ، بسبب توقف حركة النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية، حيث تساهم الصادرات الصناعية بأكثر من 90 % من مجمل الصادرات الوطنية بقيمة تصل إلى 4.3 مليار دينار سنوياً واقترح صناعيون جملة من الحلول لانتفاذ الصناعة الوطنية ودعم صمودها لتجاوز أزمة وباء كورونا على رأسها إعادة النظر بشكل سريع بتكلفة عوامل الإنتاج وتحديد ائمان الطاقة ووضع قيود على المستوردات لحماية المنتجات الوطنية من مثيلاتها التي تدخل السوق المحلية، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الصادرات الصناعية خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019

جدول رقم (03) : تطور حجم الصادرات الصناعية خلال كل من سنة 2019 وسنة 2020(مليون دينار)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	المجموع
2019	343.1	346.2	362.1	326.8	329.9	406.9	449.7	407.9	437.2	3427.4
2020	417.6	403.2	320.3	222.2	292.7	414.9	474.4	453.5	454.6	3436.1
معدل النمو	21.7%	16.5%	-11.5%	-32%	-11.3%	2.0%	5.5%	11.2%	-3.8%	0.3%

المصدر: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020 ، صفحة 12)

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض ملحوظ في حجم الصادرات الصناعية في دولة الأردن خلال الأشهر الأولى من سنة 2019 (جانفي، فيفري، مارس، أفريل) وهذا راجع الى الآثار التي تركتها جائحة كورونا على القطاع الصناعي في بداية انتشار الفيروس واتخاذ الحكومة مجموعة من الاجراءات الاحترازية التي أدت الى غلق العديد من المصانع وتوقف العديد من العمليات الانتاجية، بالإضافة الى تراجع الطلب على العديد من الصناعات، وبعدها مباشرة تحسن وضع تطور الصادرات بسبب الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية من أجل حماية قطاعها الصناعي والانهيار والتخفيف من آثار الفيروس على هذا القطاع.

والجدول الموالي يوضح أبرز الصادرات السلعية التي شهدت تراجعاً في قيمتها من جراء آثار فيروس كورونا

جدول رقم (04) : الصادرات السلعية التي سجلت انخفاضا بسبب فيروس كورونا خلال عام 2020 (مليون دينار)

الصفيف	الأشهر التسعة الأولى من عام 2019	الأشهر التسعة الأولى من عام 2020	حجم الانخفاض
الألبسة وتوابع الألبسة من مصنرات	480.3	754.9	85.4

البوتاس الخام	289.9	256.9	33.0
المازوت	67.0	38.5	28.5
الحضروات والنباتات	101.9	82.0	19.9
الألبسة وتوابع الألبسة من غير المسنرات	46.4	28.9	17.5
الدائم ومصنوعاتها	71.5	57.8	13.7
الحيوانات الحية	91.7	79.5	12.2

المصدر: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020، صفحة 12)

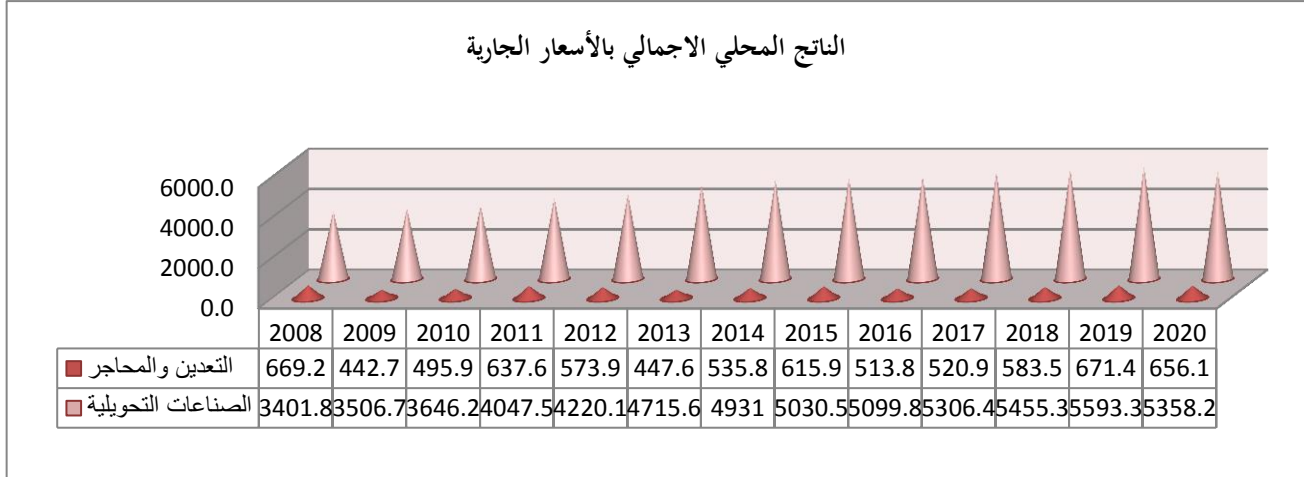
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن صادرات السلع من الملابس وتوابع الألبسة تأثرت بشكل مباشر بتبعات الفيروس حيث سجلت انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2020 وذلك بسبب انخفاض الطلب عليها بالإضافة إلى توقف بعض المصانع المنتجة لهذا النوع من الصادرات.

2.2. تأثر بعض الصناعات اليدوية: حيث تصنف قطاعات صناعية مثل: الألبسة والصناعات الانشائية والاثاث والمفروشات والبلاستيك من أبرز القطاعات التي تأثرت سلباً من وباء فيروس كورونا، فيما تعد قطاعات صناعية أخرى مثل الغذائية والمستلزمات الصحية والوقائية والدوائية والمنظفات الأكثر استفادة من الازمة بفعل الطلب المتزايد على منتجاتها محلياً وخارجياً حيث تساهم الصناعة الوطنية بأكثر 24 % من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف قرابة 230 ألف عامل. (البنك المركزي الأردني ، 2020، صفحة 31)

3.2. تراجع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التعدين في نمو الناتج المحلي الاجمالي: ساهم قطاع الصناعات التحويلية في النمو بمقداره 0.66 نقطة مئوية، حيث سجلت المنشآت الصناعية الأردنية العاملة في هذا القطاع تراجعاً واضحاً لعامين متتاليتين. ففي عام 2019 تراجع عدد المنشآت الصناعية بنسبة وصلت إلى حوالي 1.9% مقارنة بالعام 2018، وتراجعت أيضاً خلال العام 2018 بنسبة 2.6% مقارنة بعام 2017، بعد أن شهدت ارتفاعاً واضحاً خلال السنوات (2013-2017)، حيث بلغ معدل نمو تلك المنشآت بالمتوسط حوالي 2.6% سنوياً خلال تلك الفترة. وقد انخفضت أعداد المنشآت الصناعية من حوالي 18,200 منشأة عام 2017 إلى 17,392 عام 2019، حيث يعد قطاع الصناعات الإنشائية من القطاعات الاقتصادية الهامة حيث يعتبر مساهم رئيسي ومكمل لقطاع البناء والعقار والإسكان ومشاريع البنية التحتية .

كما مجموع المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الإنشائية لعام 2019 ما مقداره 2,753 منشأة محلية مقارنة بعددها في عام 2018 بلغت فيه عدد المنشآت 2,725 منشأة بنمو مقداره 1%، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع إلا أن مجموع رؤوس الأموال المسجلة فيه، سجلت انخفاضاً من حوالي 319.4 مليون دينار أردني عام 2018 إلى حوالي 312.6 مليون دينار أردني في العام 2019 مسجلة بذلك تراجعاً نسبته 2%، وبلغ مجموع أعداد العاملين في المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الإنشائية لعام 2019 ما مقداره 17,951 ، أما بالنسبة للصادرات فقد ارتفعت صادرات القطاع من حوالي 94.1 مليون دينار أردني في العام 2018 إلى نحو 112.9 مليون دينار أردني في عام 2019 مسجلة بذلك نمواً مقداره 20.2%، والشكل الموالي يوضح نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التعدين في دولة الأردن

الشكل 7: نمو الناتج المحلي الاجمالي في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التعدين في الأردن خلال الفترة 2008- 2020



المصدر: (البنك المركزي الأردني ، 2020 ، صفحة 34)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في نمو الناتج المحلي الاجمالي تفوق مساهمة قطاع التعدين ولكن نلاحظ أن هناك تراجع في مساهمة هذين القطاعين في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بسبب آثار وتبعات فيروس كورونا على القطاع الصناعي.

4.2. انخفاض انتاجية الصناعات التعدينية: قطاع الصناعات التعدينية، ويعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية، ويشمل الفوسفات والبوتاس وتعدين واستخراج الحجر الجيري، وغيرها، وشكلت صادرات هذا القطاع، بقطاعاته الفرعية 16.31% من حجم الصادرات الصناعية الأردنية عام 2020، غير أن هذا القطاع تأثر كغيره من باقي القطاعات بفيروس كورونا وآثار الاقتصادية على مختلف القطاعات والشكل الموالي يوضح نمو قطاع الصناعات الاستخراجية في دولة الأردن.

الشكل 8: نمو الانتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية في دولة الأردن خلال الفترة الممتدة من 2008 الى 2020

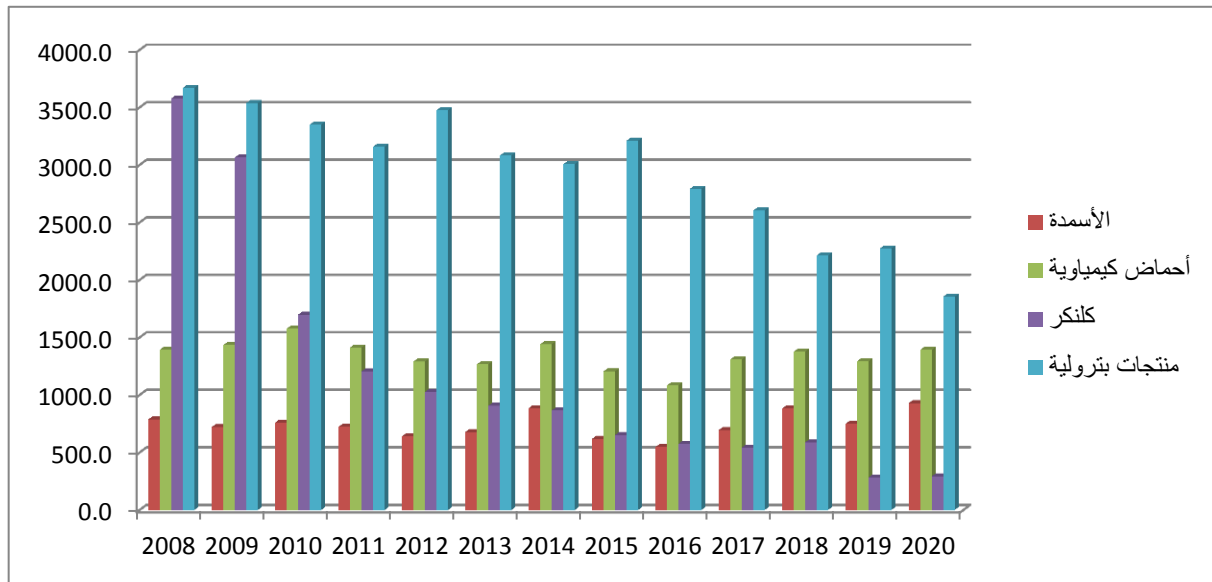


المصدر: (البنك المركزي الأردني ، 2020 ، صفحة 34)

نلاحظ من خلال الشكل السابق تراجع في انتاج الفوسفات خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث انخفض انتاج مادة الفوسفات في دولة الأردن بسبب فيروس كورونا وصعوبة الحصول على الموارد بسبب تقييد مناطق التوريد، كما نلاحظ تراجع مادة البوتاس، مما يعكس مدى تأثير الفيروس على القطاع الاصناعي ونتاجيته.

5.2. قطاع الصناعات التحويلية: قطاع الصناعات التحويلية، ويشمل الصناعات الجلدية، الكيماوية، الغذائية، البلاستيكية، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها، وشكلت صادرات هذا القطاع 83.69% من إجمالي الصادرات الصناعية في عام 2020، والشكل الموالي يوضح نمو الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية، حيث تراجع العملية الانتاجية في هذا القطاع خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 بسبب فيروس كورونا والاجراءات المشددة التي اتبعتها الحكومة الأردنية من أجل التخفيف من آثار هذا الفيروس واغلاق العديد من المصانع بالإضافة الى توقف العديد من العمليات الانتاجية.

الشكل 9: نمو الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية في دولة الأردن خلال الفترة الممتدة من 2008 الى 2020



المصدر: (البنك المركزي الأردني ، 2020 ، صفحة 35)

6.2. تراجع القدرات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: أدى فيروس كورونا الى تراجع حجم السيولة المالية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما أدى الى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بسبب انخفاض حجم التدفقات المالية لديها ومن بين آثار فيروس على هذه المنشآت نجد: (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020 ، صفحة 13)

88% من المنشآت أعلنت ضعف التدفقات النقدية للحفاظ على العاملين لديها وتغطية مصاريفها.

68% من الشركات لديها صعوبة في تحصيل الشيكات والمبالغ المستحقة لها.

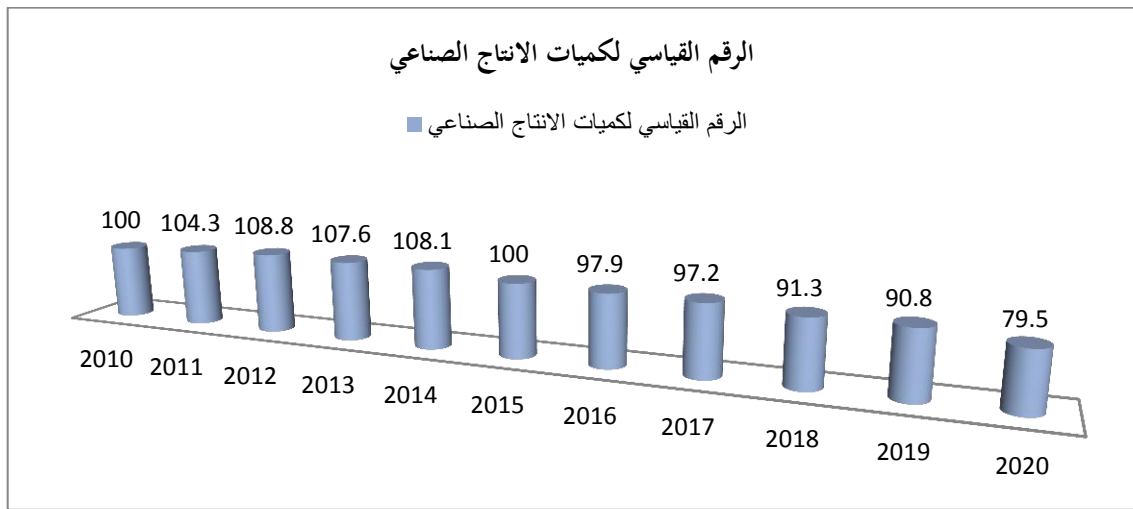
76% من الشركات لديها صعوبة في توفير رواتب وأجور العاملين

52% من الشركات تواجه تحديات وصعوبات في تسديد الالتزامات والقروض السابقة.

7.2. صعوبة الحصول على الموارد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية: بسبب ارتفاع الموارد أو بسبب صعوبة الحصول على هذه الموارد بسبب القيود التي وضعت على عملية التوريد من جراء الفيروس والتي أدت الى توجه الدول نحو إيقاف حركة التجارة الخارجية، حيث أن 47% من مدخلات الانتاج تحصل عليها الشركات الصناعية من الأسواق الخارجية. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني ، 2020، صفحة 13)

8.2. تراجع حجم وكمية المبيعات: بسبب تراجع الطلب على السلع الذي أدى الى تراجع كمية المبيعات، حيث شهد الرقم القياسي لكميات الانتاج انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2020 بأكثر من 13%، والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو تراجع الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية بنسبة 14.3% والتي تشكل حوالي 86% من اجمالي اللنتاج الصناعي، حيث يوضح الشكل الموالي التغير في الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي.

الشكل 10: التغير في الرقم القياسي لكميات الانتاج الصناعي



المصدر: (البنك المركزي الأردني ، 2020، صفحة 36)

ومن أجل تجاوز آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الأردني قرر البنك المركزي اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية لفيروس COVID-19 على أداء الاقتصاد المحلي الوطني ، تتمثل فيمايلي: (البنك المركزي الأردني ، 2020، صفحة 41)

- تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد:

- السماح للبنوك بتأجيل الأقساط الواجبة الدفع على الشركات المتأثرة من تبعات الفيروس.
- السماح للبنوك بإجراء جدولة لمديونيات العملاء الذين تنطبق عليهم مفهوم الجدولة بدون دفعة نقدية ودون فوائد تأخير.
- تأجيل أقساط عملاء التجزئة بما في ذلك دفعات البطاقات الائتمانية وقروض الإسكان والقروض الشخصية دون أية عمولة أو فوائد تأخير.
- يتم العمل بالإجراءات أعلاه حتى نهاية العام الحالي 2020
- ضخ سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.

فقد قرر البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، الأمر الذي سيوفر سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار أردني مما يمكن البنوك من عكس هذا الاجراء بتخفيض أسعار الفائدة التي تتقاضاها على التسهيلات الممنوحة من قبلهم لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها الافراد والشركات.

- تخفيض تكلفة تمويل برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموي على التسهيلات القائمة والمستقبلية من خلال:
 - تخفيض أسعار فائدة البرنامج لتصبح 1.00% بدلا من 1.75% للمشاريع داخل محافظة العاصمة و 0.5% بدلا من 1.0% للمشاريع في باقي المحافظات.
 - على البنوك تخفيض الفوائد بنفس النسبة على القروض القائمة حالياً اعتباراً من تاريخه.
 - زيادة الآجال المتاحة للسلف ولكافة القطاعات المستهدفة في البرنامج داخل العاصمة وتوحيدها مع باقي المحافظات لتصبح 10 سنوات، من ضمنها سنتين فترة سماح لمن يرغب.
 - رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار مع الإبقاء على السقف لقطاعي الطاقة المتجددة والنقل عند 4 مليون دينار.
 - شمول القطاع التصديري ضمن البرنامج (علماً بأن القطاعات المشمولة حالياً هي الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والصحة والتعليم التقني والفني والمهني والاستشارات الهندسية).
- تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية:
 - تخفيض عمولة ضمان برنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.50% إلى 0.75% لكافة القروض التي سيتم منحها من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي 2020.
 - تخفيض عمولة ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75% للقروض التي سيتم منحها من تاريخه وحتى نهاية العام الحالي 2020.
 - رفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية من 80% إلى 90%.
- إجراءات استمرارية عمل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع:

أصدر البنك المركزي تعميماً أكد فيه على البنوك وشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء دون انقطاع، وذلك بالتأكد من جاهزية البنية التحتية لتقنية المعلومات من خلال جاهزية مواقع استمرارية العمل، وضمان استمرارية تقديم خدمات الدفع.

3. النتائج و مناقشتها: بناء على ما سبق و نتيجة تحليلنا لمكونات مؤشر نمو القطاع الصناعي بالأردن في ظل جائحة كورونا فيروس، توصلنا لمجموعة من النتائج نناقشها كالتالي:

- إن دولة الأردن تعتبر من بين الدول الشبه ريعية التي تفتقد الموارد اللازمة لمواصلة عملياتها الانتاجية في المجال الصناعي، وهذا ما أثبتته تجاربها من خلال الاعتماد على مخرجات العملية التوريدية من موارد لمواصلة ونمو واستمرار العملية الانتاجية في المجال الصناعي.
- يتمتع قطاع الصناعات التحويلية في المجال الصناعي في دولة الأردن بمكانة عالية من حيث جودة المنتجات المصنعة في المؤسسات الصناعية.
- واجهت غالبية الشركات تحديات كبيرة في الحصول على المواد الأولية خاصة المستورة منها، مما سبب ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج وانخفاض هوامش الربح ليدخل القطاع في حالة ركود .
- ساهم فيروس كورونا في عرقلة العملية الانتاجية للقطاع الصناعي في دولة الأردن مما أدى الى تراجع وانخفاض انتاج أغلب الصناعات الأساسية في دولة الأردن، مما دفع بالبنك المركزي الأردني الى القيام بالعديد من الاجراءات المشددة من أجل التقليل من آثار فيروس كورونا والتقليل من تكاليف العملية التحويلية الانتاجية في المجال الصناعي.

- تأثرت شركات القطاع الصناعي بمختلف أحجامها نتيجة جائحة كورونا، فكافة النواحي التشغيلية والبيعية والتمويلية تأثرت بشكل كبير، إلا أن غالبية الشركات طبقت إجراءات وسياسات إدارة الأزمة بشكل ملاحظ وعززت من استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في التواصل لضمان تسيير الأعمال.

- لوحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت بأزمة خاصة فيما يتعلق بتوفري السيولة وضمان استمرارية قوة العمل، كما أن الشركات الكبيرة قد عانت بشكل واضح خاصة فيما يتعلق بالمبيعات والتصدير.

- الآثار السلبية لجائحة كورونا أدت الى تراجع النمو الاقتصادي في دولة الأردن بسبب تراجع انتاجية القطاعات الأساسية في الدولة.

- بفضل الاجراءات الاحترازية التي قام بها البنك المركزي الأردني ساهم في انعاش القطاع الصناعي وبوادر تغلبه وخروجه من أسوأ أزمة تعرض لها القطاع الصناعي الأردني.

الخلاصة:

عرف الاقتصاد الأردني على مر السنوات الماضية العديد من الأزمات، فكلما حاول الخروج من أزمة وجد نفسه أمام أزمة أخرى، لكن الأزمة الصحية الأخيرة المتعلقة بفيروس كورونا كان لها التأثير على المباشر على مجمل القطاعات الاقتصادية على اختلاف أنواعها ومن بينها القطاع الصناعي الذي تأثر بشكل كبير بهذه الأزمة، والتي انعكست على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلية، فالإقتصاد الأردني يحاول انقاذ قطاعاته من تبعات فيروس كورونا المستجد مثله مثل باقي الدول التي دخلت في حرب صحية من أجل محاولة الاحتواء المرض والتغلب عليه، فقد فرضت دولة الأردن اجراءات مشددة في بداية الانتشار السريع للفيروس للحد من انتشاره والمحافظة على سلامة المواطنين الأمر الذي انعكس بالسلب على قطاع الصناعة على مستوى الدولة، فتوقفت أغلب العمليات الانتاجية جراء اغلاق العديد من المصانع وصعوبة الحصول على الموارد اللازمة للعملية الانتاجية بسبب توقف طرق التوريد وتراجع عمليات الطلب الكلي على أغلب المنتجات الصناعية على مستوى الدولة الأردنية.

● التوصيات: بناء على النتائج المتوصل اليها نقدم مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي من أجل توسيع وتحسين كفاءة المنظومة الصناعية وتجهيزها من أجل مواجهة تبعات الفيروس.

- تأجيل أقساط التأمينات الاجتماعية وذلك لتيسير الالتزامات المالية على المصنعين خلال فترات الأزمة.

- إنشاء وعاء تأميني لخدمة العمالة الموسمية والمؤقتة خلال فترات توقف الإنتاج والتشغيل بسبب الأزمة.

- تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح القروض للقطاع الصناعي والتكاليف المرتبطة بها.

- استمرار مبادرة البنك المركزي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أكبر عدد منها في النشاط الصناعي.

- تطوير آليات رقابية وجزائية لمكافحة حالات احتكار التجار للمواد المحلية والمستوردة، ولضمان عدم التلاعب بالأسعار خلال فترات الأزمة.

- تقديم برامج دعم في عمل على تيسير علاقات وتعاقبات الإمداد والتوريد بين الشركات الصناعية من خلال أنظمة الربط الالكتروني وإتاحة البيانات والمعلومات وأنشطة توفيق الأعمال.

هذا وتتمحور افاق البحث في إطار دراسة موضوع أثر جائحة فيروس كورونا على أداء القطاع الصناعي فيما يلي:

- بناء مؤشر لقياس أثر جائحة كورونا على أداء شركات القطاع الصناعي .

- قياس كفاءة سياسات ادارة الازمات في شركات القطاع الصناعي في ظل مشاكل الامداد و التوريد.

الإحالات والمراجع:

1. صندوق النقد العربي. (2020). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
2. D Kaufman و A Kraay. (2002). *growth without governance*. *economi*. 229-169، (1)3،
3. البنك المركزي الأردني البنك المركزي الأردني . (2020). البنك المركزي الأردني.
4. البنك المركزي الأردني البنك المركزي الأردني. (2020). البنك المركزي الأردني.
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني . (2020). تقرير حالة البلاد 2020 محور القطاعات الاقتصادية الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة . عمان، الأردن: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.
6. دائرة الإحصاءات العامة دائرة الإحصاءات العامة. (2019). قراءة تحليلية واقع قطاع الصناعة في الأردن 2012-2016. المملكة الأردنية الهاشمية: دائرة الإحصاءات العامة.
7. عبد الرحمان بن سانية. (2012-2013). الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية في ظل التجربة الصينية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
8. غرفة صناعة الاردن غرفة صناعة الاردن. (2019). تنافسية الاقتصاد الأردني والقطاع الصناعي. الأردن: غرفة صناعة الاردن.
9. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (2019). منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.